دور التنمية في تحقيق الأمن –دراسة حالة دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا-

The role of development to achieve security - a case study of the Association of Southeast Asian nations

آمنة ميعوات
جامعة قسنطينة 3، الجزائر، amina.pol.91@gmail.com
عبد الكريم كيبش
جامعة قسنطينة 3، الجزائر، Abdelkrim-k@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2020/03/13 **تاريخ القبول:** 2020/07/10 **تاريخ النشر:** 2021/01/01

ملخص:
تزايدت الاهتمامات الأكاديمية بقضايا جديدة لم تكن مطروحة سابقا على غرار قضايا التنمية بمختلف أبعادها لقياس مدى جدواها في تحقيق الأمن، في ظل الحديث عن وجود ترابط كبير بين مفهومي الأمن والتنمية. وكون دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا انتهجت استراتيجية تنموية مكنتها من تحقيق نجاحات كبيرة في المجال الاقتصادي؛ وهو الأمر الذي جعل المصالح الاقتصادية لهذه الدول مترابطة بشكل كبير، وبالتالي فمن شأن التهديدات الأمنية التي تمس مصالح أي دولة أن تؤثر على دول جوارها في ظل وضع البيئة الأمنية غير المستقرة.
وعليه: ستحاول هذه الورقة البحثية دراسة جدوى نهج التنمية الاقتصادية الذي انتهجته دول أمم جنوب شرق آسيا في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية، ودورها في تعزيز الأمن والاستقرار بالإقليم؛ انطلاقا من مستوى الوعي الأمني لدى منظمة آسيان (الاقتصادية المقاربة).

الكلمات المفتاحية: *الأمن؛ التنمية؛ رابطة الآسيان؛ التهديدات الأمنية.*

Abstract:
Academic interest increased with new issues, such as development issues in all dimensions to measure their usefulness in achieving security, in the context of the existence of many perceptions that confirm the existence of a great correlation between the concepts of security and development. ASEAN countries have adopted a development strategy that has enabled them to achieve significant economic successes, which has made the economic interests of these States interconnected and mutually influential in the uncertain security environment. Accordingly, this research paper will try to examine the feasibility of the economic development approach adopted by by the countries of Southeast Asia in the face of various security threats, and its role in enhancing security and stability in the region based on the level of security awareness of ASEAN (economic approach).

Keywords: *Security; development; ASEAN; security threats.*

* **المؤلف المرسل: آمنة ميعوات، amina.pol.91@gmail.com**

مقدمة:

تزايدت أهمية القضايا الاقتصادي بتزايد أهمية الاعتماد المتبادل، وتراجع دور العامل العسكري اثر التوسع الذي عرفه مفهوم الأمن، ونتيجة للمتغيرات الحاصلة؛ أخذت قضايا التنمية مكانتها بإعطائها بعدا عالميا نظرا لأهميتها، على اعتبار أن التنمية هي أحد المداخل الأكثر شمولية في الاقتصاد والسياسة، لذا ما انفكت تعنى بالتقدم الكيفي للدول التي تسعى لضمان أمنها واستقرارها وكذا ازدهارها وتقدمها.

ولأن دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا تعد أحد النماذج التي تمكنت من تحقيق قفزات نوعية في المجال الاقتصادي بسبب النهج التنموي الذي سلكته، فقد سعت هذه الدول لضمان استمرارية مصالحها الاقتصادية بشكل لايعيق مستوياتها التنموية في مختلف القطاعات، غير أنها بقيت تواجه العديد من الصعوبات والتحديات الأمنية انطلاقا من التهديدات الأمنية التقليدية، وصولا إلى التهديدات الأمنية الجديدة التي تعد أخطر وأعقد من سابقتها كونها تهديدات متخطية للحدود؛ لأنه من شأن أي تهديد يمس أي دولة أن يؤثر على دول جوارها نتيجة تداخل المصالح الحيوية لهذه الدول من جهة، ومن جهة أخرى التشابك الكبير في العلاقات الاقتصادية الذي خلفه النظام الاقتصادي العالمي الجديد. ولأن دول الآسيان تعمل على ضمان استمرارية علاقاتها الاقتصادية البينية فإنها تسعى جاهدة لتكثيف مختلف جهودها بشكل جماعي في إطار تحقيق الأمن الإقليمي لضمان استمرارية مصالحها الاقتصادية، باحتواء مختلف هذه التهديدات التي تجعل الدول عاجزة عن معالجها وفق وسائل وآليات فردية، فهي قد أضعفت من مستوى أداء الدولة لوظائفها.

وعليه تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية: ما هو دور نهج التنمية الاقتصادية التي تبنته دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تعزيز مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة بفعالية؟

فرضية الدراسة: كل ما زاد اهتمام دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا بضمان استمرارية مصالحها الاقتصادية؛ كل ما ساهم ذلك في تمكينها من ضمان أمنها واستقرارها.

الأهداف: تكمن أهداف هذه الدراسة في كونها محاولة لإبراز طبيعة العلاقة بين متغيري الأمن والتنمية لمعرفة التأثير المتبادل بينهما؛ بدراسة نموذج رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي تندرج ضمن اطار الدراسات الأمنية الإقليمية من بعد أمني، رغم كون منظمة آسيان اقتصادية الطبيعة والتوجه؛ لمعرفة انعكاسات مسار نهجها التنموي خاصة على مستوياتها الأمنية، ومدى امكانية اعتبار تجربتها نموذجا ناجحا يحتدا به.

المنهجية العامة للبحث: تقوم على الاستعانة بالمنهج الوصفي من خلال نموذجه دراسة حالة الذي يفيد في استنباط خصوصية الحالة من حيث طبيعتها والتحديات التي تواجهها؛ انطلاقا من نموذج واقعي وهو دول رابطة الآسيان. أيضا الاستعانة بمقترب الاقتصاد السياسي الذي يساعد في فهم العلاقة التبادلية بين الاقتصاد والسياسة، أي كيفية تأثير الجوانب الاقتصادية في المجال السياسي والعكس.

1. البناء المعرفي لعلاقة الأمن بالتنمية:

بالعودة إلى تاريخ العلاقة بين كل من التنمية والأمن نجد جذور هذه العلاقة ممتدة إلى القرون السابقة، وتحديدا لمرحلة تأمين حركة القوافل التجارية في البرَ والبحر، فكانت الدول التي نجحت في تأمين حركة تجارتها هي التي استطاعت تحقيق معدلات نمو اقتصادي والحفاظ على أمنها(https://bit.ly/38JNyMa).

وفي ظل مختلف التغيرات الحاصلة التي عرفها الواقع، والتي أثرت على متطلبات تحقيق الأمن التي لم تعد محصورة في الوسائل العسكرية فقط. أكدت **المدرسة المعاصرة (التنموية):** أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي وإنما أيضًا على التهديد الداخلي، ويقدمون نظرة أوسع الأبعاد الأمن القومي، وتقوم هذه المدرسة على اتجاهين أساسين هما: أمن الموارد الحيوية والإستراتيجية،والتنمية الاقتصادية (الشيبي 2009،ص.15).

بانتهاء الحرب الباردة وتراجع الصراعات بين القوى الكبرى، تزايدة وتيرة انفجار الصراعات المحلية والداخلية،حيث أحصت بعض الدراسات وجود حوالي 177 دولة عرضة للانخراط في الصراعات نتيجة تردي أوضاعها التنموية بصورة كبيرة (Hewitt,2010) ؛ لذا فإن الربط بين الأمن– باعتباره من أهم المطالب الأساسية والضروية في حياة البشر– والتنمية أصبح حتمي. وهو الأمر الذي تنبه إليه علماء مدرسة الحاجة في حقل الصراع الدولي والتنمية الدولية التي ظهرت في نهاية السبعينات من القرن الماضي؛ حيث ربط علماء مثل "آزار" (Azar) "بيرتون" (Burton) وغيرهما بين درجة نجاح الدولة في توفير احتياجات مواطنيها وبين انخفاض أو أرتفاع وتيرة انفجار الصراعات في العالم النامي(أبوزيد 2012، ص.23). خاصة على مستوى التنمية المحلية؛ فالمجتمعات التي يسودها الفقر تميل للعنف وللحروب الاهلية أكثر، حيث يساهم غياب الأمن في إعاقة تحقيق التنمية لأغراضها؛ وهو ما سيؤدي للانجراف نحو الصراعات الاجتماعية اللامنتهية (Paczynska2010,p.10).

كما ربط عالم الاقتصاد "آمارتيا سين" (Sen) بنيوياً بين التنمية وحرية الإنسان وأمنه، عندما أعتبر أن الأمن يعني "التحرر من الخوف" وبأن التنمية تعني "التحرر من الحاجة". ورغم كل هذه المحاولات الريادية إلا أن سيادة صراعات طوال الحرب الباردة ساهمت في تقليل الاهتمام الاكاديمي بدراسة العلاقة بين التنمية والأمن، بل إن الكثير من الباحثين اعتبروا موضوع مثل الأمن البشري ينتمي لحقل التنمية الدولية أكثر من حقل الدراسات السياسية أو الأمنية (أبوزيد ،ص.23). بالمقابل يربط العديد من الباحثين بين الأمن والتنمية أو بين التحديات الاقتصادية والسياسية لكن ابرز من ناقش ذلك هو "روبرت مكنمارا" Robert Mac Namara، في مؤلفه المعنون بـ **"جوهر الأمن"**؛ فهو أول من عرف الأمن بالتنمية وقد أورد في كتابه مجموعة من التغيرات: مؤكدا وثاقة الصلة بين الأمن والتنمية إذ هما وجهان لعملة واحدة لا تنمية دون استقرار، وأن الأمن القومي ليس محصورا في الأبعاد العسكرية فقط، كلما زادت التنمية تعزز الأمن، وكلما انتظم الناس سلميا للتعبير عن طموحاتهم قنن التنافس (مكنمارا 1979، ص.14-25).

حتى أن الأمن الاقتصادي باعتباره أحد أبعاد الأمن: عرف على أنه التنمية؛ إذ أن ظاهرتي الأمن الاقتصادي والتنمية مترابطتان يصعب التمييز بينهما، فكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، وكلما نظم المجتمع أموره الاقتصادية لتلبية احتياجاته فإن درجة مقاومته للتهديدات الخارجية سوف تتزايد بدرجة كبيرة (عطية 2019، ص134). ولأن تحقيق هذا الأخير مرهون بتوفر الموارد الطبيعية التي تكون سببا للتنمية وتحقيق الأمن، فإنه غالبا ما تتسبب هذه الموارد في النزاعات لذا فالسيطرة عليها يحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي (محمد 2013،ص.33).

ويحاجج أنصار الاتجاه الذي يرى بأنه يستحيل فصل مفهوم الأمن عن التنمية، بأن تحقيق الأمن من خلال القوة العسكرية أمر غير كافي، فمكنمارا يرى أنه: "إذا كان الأمن يتضمن القدر الأدنى من النظام

والاستقرار؛ يصبح تحقيقه من خلال القوة العسكرية فقط أمرا مستحيلا.."(نهار 2010،ص.18)، ويقول: "الأمن ليس هو تراكم السلاح، بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءًا منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية، بالرغم من أنه قد يشمل ذلك، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم أنه قد يحتوي عليه؛ إن الأمن هو التنمية ومن دون تنمية فلا مجال للحديث عن الأمن" (مكنمارا،ص.25).

> الأمن والتنمية مرتبطان تماما،خاصة عندما ينظر للأمن من مستوى التحليل الثاني (الوحدات) أي باعتباره جزء لا يتجزأ من التركيب المجتمعي للدولة ومؤسساتها. فهناك علاقة طردية بين مستوى التنمية الداخلي الذي تتمتع به الدول وبين حيز ونطاق أمنها الكلي، والعكس بالعكس. فالأمن من هذا المنظور ليس مفهوماً مادياً فحسب، أو باعتباره أمناً "محوره الدولة" بقدر ما سيكون أمنا متعدد الجوانب والمستويات الثلاثة في التحليل (الافراد والواحدات والنظام) وكافة الجوانب (السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية) (https://bit.ly/38JNyMa).

2. ا المقاربة الأمنية لدول رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان):

منظمة/اتحاد أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN (Association of Southeast Asian Nations)، نشأت هذه الرابطة كنوع من الحلف السياسي لمواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا(خالفي، رميدي 2013، ص.82). تأسس هذا الاتحاد تحديدا في 8 أوت 1967 مع التوقيع على إعلان بانكوك بتايلاند من جانب الخمسة دول المؤسسة: إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند. وفي عام 1984 انضمت بروناي، بعدها فيتنام عام 1995، ولاوس، وبورما (مينمار) في عام 1997، وكمبوديا في عام 1999. ويصنّف هذا الاتحاد على أنه مُنظّمة اقتصادية تضمّ في عضويتها الدول العشر، غير أنّه مع مرور الوقت أصبحت الرّابطة تهتم أكثر فأكثر بالتعاون في مجالات أوسع (سياسيا، أمنيا وثقافيا).

وحد إعلان بانكوك الجهود المشتركة لدول الآسيان من أجل دعم التعاون الاقتصادي وتحقيق رفاهية شعوب المنطقة،حيث حدد أهداف المنظمة الرئيسية:

- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال برامج تعاونية.
- حماية الاستقرار السياسي والاقتصادي للمنطقة ضد منافسة القوى الكبرى.
- أن تعمل الآسيان كمنتدى لحل الخلافات الإقليمية بين دول المنطقة.

أ. رؤى دول الآسيان لقضية الأمن :

انحصرت قضية الأمن لدى دول جنوب شرق آسيا في السنوات الأولى لنشأة الرابطة في المنظور الواقعي القائم على فكرة سيادة الدولة ومبدأ عدم التدخل، الردع وتوازن القوى. بعدها في سبعينات القرن العشرين تبنت تلك الدول نظرية الاعتماد المتبادل "Theory of Interdependence"، بسبب تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية وتراجعها لصالح علاقات عبر-قومية تشبه الشبكة العنكبوتية (Philippe, and others 2002) ، لذا سعت دول الآسيان لتحقيق التعاون والتقارب بينها بقيام الرابطة بتعزيز التكامل الإقليمي، عبر الاستثمارات المشتركة والتعاون الاقتصادي اللذان يدعمان الاستقرار وذلك في اطار المؤسساتها ومنظماتها التي أنشئت لهذا الغرض.

ترتبت عن مرحلة ما بعد الحرب الباردة تهديدات أمنية جديدة، ماجعل دول الرابطة تدرك أهمية ادراج مفهوم الأمن الموسع في مقارباتها الأمنية لأن هذا المفهوم له نظرة شاملة للأمن تتضمن التهديدات العسكرية وغير العسكرية. وقد أكدت دول الآسيان على أن المرونة الإقليمية هي الوسيلة لتحقيق الأمن الشامل على المستوى الإقليمي بالتركيز على **التنمية الاقتصادية** وموقف عدم الانحياز لمنافسة القوى الكبرى. كما تؤكد المرونة الوطنية والإقليمية على حاجة الدول الأعضاء للاعتماد على قدراتهم الخاصة دون الاعتماد على القوى الخارجية لتوفير أمنهم (Caballero 2017,p.126). لكن رغم الطروحات التي تناولت مفهوم الأمن الشامل، بقية مرجعية الأمن محصورة في الدولة دون أي اهتمام بالشواغل الأمنية للأفراد والمجتمعات المحلية. وهو الأمر ا لذي خلق ضرورة لتوسيع ذلك المفهوم بسبب ظهور فواعل دولية جديدة، شكلت ضغطا على الحكومات من أجل نشر المعلومات المتعلقة بالقضايا الإنسانية (Brend, Park 2017,P.7) مازاد من التركيز على أمن الأفراد بشكل أكبر، فجاءت طروحات النظرية النقدية التي تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي للأمن،حيث أن العمل على حماية الإنسان تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن الإنساني Human Security ليجد هذا المفهوم طريقه إلى الخطاب الأمني بجنوب شرق آسيا؛ الأمر الذي زاد من إدراك دول الآسيان لإقامة أطر لتفعيل الحوار في قضية التعاون الأمني بينها،عبر تبني سياسة أمنية متعددة الأقطاب قائمة بالأساس على الدول الرائدة في الإقليم التي تقوم بدور التوازن فيما بينها. لكن على الرغم من الأهمية المتنامية لخطاب الأمن الإنساني لدى منظمة آسيان؛ غير أن المقصود منه لدى صناع القرار بقي بالأساس مربوطا بمعنى الأمن الشامل (https://bit.ly/2U97W4j). حيث كثيرا مابقيت دول الآسيان مصرة على مبادئها التقليدية كمبدأ احترام سيادة الدول ومبدأ عدم التدخل.

3. دور نهج التنمية الاقتصادية لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تعزيز الأمن والاستقرار بالمنطقة :

بداية كان المفهوم التقليدي للتنمية محصورا في شطر التنمية الاقتصادية بشكل أساسي، غير أن التغيرات التي فرضها الواقع جعلت من مفهوم التنمية يشمل جوانب جديدة، ولأن أغلب المشاكل التي تواجه المجتمعات تتصل جذورها بشكل مباشر بالأوضاع الاقتصادية؛ عنيت أغلب المجتمعات بشكل أساسي بتحقيق التنمية الاقتصادية.

أ. نهج التنمية الاقتصادية لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا:

سعت دول رابطة الآسيان لتحقيق التنمية الاقتصادية ولأن هذه الأخيرة تشتمل على أبعاد مختلفة، تتضمن احداث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، عملت دول الرابطة منذ قيامها لتحقيق هدف النمو والرخاء الاقتصادي لأعضائها ومنه تحقيق التعاون السياسي، عبر دعم مسارات التنمية في كل القطاعات. اثر ذلك اتبعت تلك الدول منذ مطلع الستينات نموذجا للتنمية قائم على مبادئ الحرية الاقتصادية وآليات السوق في إدارة نظمها الاقتصادية،فقد بنت استراتيجياتها على التوجه إلى الخارج بالإضافة إلى إيجاد روابط تجارية متينة بين أعضائها، وذلك من خلال تحرير التجارة البينة للأعضاء (موالدي 2012، ص.161). وقد مكنتها السياسات المنتهجة من تحقيق معدلات اقتصادية مرتفعة، باستثناء التراجع الكبير الذي شهدته خلال الأزمة الآسيوية 1987؛ لكنها سرعان ما عاودت استرجاع مسارات تنميتها، فبالرغم مما تواجهه من أزمات اقتصادية عالمية لكنها تمكنت من مواصلة جهودها التنموية الذاتية في تحقيق مستويات عالية من النمو

الاقتصادي على مختلف الاصعدة وفي مُددٍ قصيرة نسبياً. فدفع معدلات التنمية الاقتصادية إلى المستويات التي وصلت إليها هذه الدول على الرغم من محدودية الموارد الطبيعية لمعظم اقتصادياتها (بوشرى، منصوري 2016، ص.46) . يرجع غالبا لتبني الدول الخمس المؤسسة للرابطة منهجا تعاونيا على خلاف المناهج التقليدية للتكامل؛ لا يقوم على بلوغ مرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي في مرحلة تارخية ما، بل يسير بتلقائية، مركزة على بعض مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الوظيفي (رميدي، خالفي، ص. ص. 83-82).

الجدول(1): يوضح المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للدول الآسيان لسنة 2017.

اقتصاد	قيمة الناتج المحلي الإجمالي(GDP) ($ us)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ($ us)	نمو الناتج المحلي الإجمالي في القيمة الحقيقية (%)	متوسط معدل التضخم (%)
بروناي	12.2	28.9858	1.3	(0.1)
كمبوديا	22.3	1.4213	6.8	2.3
إندونيسيا	1.0139	3.871.6	5.1	3.6
لاوس	17.1	2.530.8	6.9	0.1
ماليزيا	317.3	9.898.7	5.9	3.4
مينمار	65.6	1.228.9	6.8	4.0
الفلبين	313.9	2.991.5	6.7	3.3
سنغفورة	324.0	57.722.2	3.6	0.3
تايلاند	455.7	6.735.9	3.9	0.8
فيتنام	223.8	2.389.6	6.8	2.8
الآسيان	2.765.8	4.307.6	5.3	4.0- (0.1)

Source: A Resilient and Future-Ready ASEAN CHAN CHUN SING Minister for Trade and Industry of Singapore Chair of the ASEAN Economic Ministers 2018,p8.

يوضح الجدول أن دول لآسيان أحرزت تقدما اقتصاديا هائلا سنة 2017، حيث بلغت نسبة (GDP) لمجموع دول الرابطة ما يقرب من 2.8 ترليون دولار في 2017 أي ما نسبته 5.3 %، بالنسبة لمجموع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 4.3 ترليون دولار، أما إجمالي النسب المئوية لنمو الناتج المحلي الحقيقي فقد بلغ نسبة 5.3%، بالمقابل سجع متوسط معدل التضخم تراجعا مابين 0.1 إلى 4.0، وهو مايؤكد استمراية النمو الاقتصادي لأعضاء الرابطة (ASEAN Key Figures 2018, P.31).

وقد انعكست مؤشرات التنمية الاقتصادية لدول الآسيان على بقية القطاعات الأخرى، غير أن سعي دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تحقيق مساراتها التنموية أصبح مرهونا بمستويات تحقيق الأمن في المنطقة في ظل تنوع التهديدات الأمنية، التي تجعل من تلك المسألة أمرا في غاية الصعوبة خاصة على مستوى المواجهة الفردية؛ وقد ساهم هذا الأمر في تعزيز العلاقات البينية لدول الآسيان وشكل عاملا إضافيا إلى جانب العامل الاقتصادي باعتباره عاملا مصلحيا؛ وعليه تبنت مجموعة دول جنوب شرق آسيا أشكال عدة من التعاون الإقليمي والبين إقليمي، للتعامل مع مختلف التوتر الأمنية، للحفاظ بشكل أساسي على مصالحها الاقتصادية المتداخلة؛

ب. آليات تعامل دول الآسيان مع قضايا التهديدات الأمنية التقليدية:

بداية كانت أنماط التعاون الأمني لدول رابطة الآسيان قائمة على نمطين أساسيين هما: التعاون الدفاعي المتعدد الأطراف، والتعاون الأمني الذي تقوده الولايات المتحدة مع الشركاء الاستراتيجيين؛ لكن مع تراجع هذين النمطين، اعتمدت دول الرابطة على: بناء ترتيبات أمنية إقليمية،وإجراءات بناء الثقة (Thayer, 2010, p.23). ذلك كله لتعزيز جهود مسارات التنمية الاقتصادية. اثر ذلك اعتمدت الرابطة على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بعيدا عن استخدام القوة، وقد نجح "طريق لآسيان" في منع اندلاع الحروب بينها، على الرغم من أنه لم يمنع نشوب بعض اشتباكات حدودية، لكن بقيت العلاقات الودية مستقرة، مما يسهم في الاستقرار الإقليمي وتيسير تدفقات الاستثمارات الأجنبية لتعزيز النمو الاقتصادي(Heng, 2014).

تم دعم التعاون الأمني بين دول الآسيان بقيام الرابطة سنة 1967، وتوقيع عدة معاهدات أمنية أغلبها ثنائية الأطراف، لكنها لم تقضي على النزاعات الحدوية بشكل تام. أما في مرحلة الحرب الباردة وتحديدا سنة 1971 تم إعلان الإقليم كمنطقة للسلام والحرية والحياد، بهدف منع امتداد الصراعات إليها، بحيث يكون لدى كل عضو في الرابطة أساس اقتصادي قوي وسياسة خارجية لا تتماشى مع أي توجه للقوى الكبرى. لاحقا تم تعديل الإعلان ليتوافق والتغيرات العالمية، بحكم تزايد تواجد القوى الخارجية بالإقليم، خاصة على المستوى الاقتصادي في ظل تنامي الاقتصاديات التي فتحت المجال أمام تنمية التجارة وتوسع الاستثمارات.

بعدها تم توقيع معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا في 24 فيفري 1976 بين قادة الأعضاء الأساسيين للرابطة، وبقية دول الأعضاء حتى قبل انضماهم للتكتل؛ تنص على امتناع الأعضاء من اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لتسوية الخلافات، مؤكدة أن إجراءات الحوار والمشاركة والتوسع في العضوية هي البديل الأكثر جدوى من إقامة تجمعات أمنية أو أحلاف(نعمة 1997،ص.121).

عمل دول الآسيان على رفع مستويات نموها الاقتصادي، جعلها حريصة على عدم تحويل مداخيلها للنفقات العسكرية في ظل تزايد التهديدات وقد ركزت على:

توقيع اتفاقية في سنة 1995: المعروف بمعاهدة بانكوك: "جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية"(SEANWFZ) دخلت حيز التنفيذ سنة 1997، حيث كان على تلك الدول اللجوء إلى وسيلة لتخفيف حدة التنافس بينها الناجم عن تزايد التهديدات النووية لحماية وضمان مساراتها الاقتصادية؛ فلجأت في هذا الاطار ضمن سياق المعاهدة لإخضاع دول المنطقة لعدم تطوير أو حيازة أو تصنيع الأسلحة النووية. هذه الإتفاقية وقعت في اطار **المنتدى الإقليمي للآسيان** Asean Regional Forum (ARF): فدول الآسيان رأت في المنتدى وسيلة لتحقيق التوازن في الإقليم بين القوى الطامحة للهيمنة؛ ليكون بمثابة منصة للحوار السياسي حول القضايا الأمنية التقليدية، فقررت توسيع نموذجها للأمن الإقليمي، انطلاقا من قواعد ومبادئ "طريقة لآسيان".

كبح التنافس بين دولها في مرحلة بداية التسعينيات على زيادة الإنفاق لحيازة القوات البحرية وتحديثها،في ظل وجود العديد الخلافات الحدودية البحرية البينية، وتعقد الأمر بشكل أكبر بسبب تبني دول آسيا مبدأ المناطق الاقتصادية الخالصة ماجعل الحق في المياه الدولية يتداخل بين الدول (نعمة،ص.120). كما أن المطالب الإقليمية المتعلقة بالجزر الإستراتيجية جعلت المنطقة واحدة من أخطر بؤر التوتر في العالم، على

غرار النزاع الحاد بين بعض دول الآسيان والصين بمنطقة: بحر الصين الجنوبي؛ التي أصبحت نقطة التحول الحرجة في الجغرافيا السياسية لمنطقة جنوب شرق آسيا (Zhang 2015, p.122). وقد تمكنت دول الآسيان في اطار المنتدى الإقليمي سنة 1995، من جعل الصين تقبل مناقشة النزاع حول جزر سبراتلي، وهو الأمر الذي كانت ترفضه سابقا؛ لكن مايحسب على دول الآسيان هو حسن إدارتها لهذا النزاعات عبر مختلف المحطات التاريخية من خلال نهج الآسيان، فتداخل المصالح المشتركة بين تلك الدول سيحول دون قيام أي مواجهة عسكرية من شأنها التأثير سلبا على حرية الملاحة في المنطقة أو التأثير على استقرار تدفق التجارة.

* **قضايا القرصنة البحرية:** نظرا لتزايد أعمال القرصنة البحرية في المنطقة باعتباره من أخطر النشاطات التي تمس القطاع الاقتصادي بشكل مباشر؛ اقترح المكتب البحري الدولي IMB تأسيس مركز إقليمي بالمنطقة لمكافحة القرصنة البحرية عام 1992 في كوالالمبور (https://bit.ly/2IzgLyT). كما عملت دول الرابطة في اطار **الآسيان +3 (APT)** (الصين، اليابان، وكوريا الجنوبية)،لمواجهة هذه القضية ضمن مبادرة مقترب بناء الإقليم لتحقيق التعاون الوظيفي والاقتصادي، حيث قام رئيس وزراء ياباني السابق كيزو أوبوشي بوضع خطة على طاولة الآسيان+3 لمواجهة ظاهرة القرصنة البحرية سنة 1999 (Weatherbee 2009, p. 182). وفي ماي 2004 أجمعت إندونيسيا وسنغافورة وماليزيا لتجاوز الأخطار في مضيق مالاكا لإنشاء قوات منسقة ودوريات بحرية وجوية مشتركة بينه (Simon 2007,P.8). أما في سبتمبر 2005، انضمت هذه الدول الثلاثة مرة أخرى إلى شن دوريات جوية منسقة فوق المضيق، وتم الاتفاق على إجراءات ومراقبة جوية تعاونية ومجموعة تبادل المعلومات الاستخباراتية في 2006، بعد عامين انضمت تايلاند إلى الخطة. وهو ما خفض عدد حوادث القرصنة، فبحلول عام 2009 بلغ عدد حوادث القرصنة في المنطقة 45 من أصل 406 حوادث على مستوى العالم، أي (11٪) وهو أدنى رقم سجلته المنظمة الدولية للمكتب البحري منذ عام 1994. مايدل على قدرت دول المنطقة على معالجة هذا التحدي الأمني دون مساعدة من القوى الخارجية (Thayer,p.24).

ج . آليات تعامل دول الآسيان مع قضايا التهديدات الأمنية الجديدة:

مع غياب الحرب الباردة أصبحت مجموعة آسيان تواجه تحديات أمنية جديدة تستدعي منها تعاونا أمنيا مشتركا، وكون القيادات السياسية لدى دول المجموعة تميل إلى تبني خطاب سياسي هادئ غير مشحون؛ تأسست قناعة سياسية بأن الخلافات ينبغي أن لا تعيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي(نعمة، ص. 122). وفي اطار جهود الأعضاء لتجنب النزاعات أوجدت **جماعة أمن الآسيان ASC** بهدف ضمان السلام في المنطقة (سنة2001)، تتبنى هذه الجماعة الأمنية جل المبادئ والاتفاقيات التي تعتمدها رابطة الآسيان. وتعمل على تطوير التعاون السياسي عبر وضع معايير مشتركة للحوار لحل النزاعات والقيام بعملية بناء السلام مابعد مرحلة النزاع. وسعت رابطة الآسيان إلى تشكيل **الجماعة الأمنية السياسية** لتعزيز مركزية دورها كقوة دافعة في الإقليم، وقد أُعلن عن تأسيسها بحلول سنة 2020 في اتفاق بالي الثاني 2003 حيث قسمت إلى: الجماعة الأمنية السياسية للآسيان APSC، الجماعة الاقتصادية للآسيان AEC،الجماعة الثقافية-الاجتماعية للآسيان ASCC ؛ بعدها تقرر تعجيل تأسيس هذه الجماعة بحلول سنة 2015

زايد طروحات قضايا الأمن الإنساني جعلت دول الآسيان تكثف تعاونها خاصة في اطار منتدى الآسيان الإقليمي فيما يتعلق بالقضايا الأمنية العابرة للحدود الوطنية مثل قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة،

الأوبئة، الإغاثة في حالات الكوارث والمساعدة الإنسانية، قضايا المناخ.. زيادة على تنامي الاهتمام بتلك القضايا في اطار الآسيان (+3) والآسيان والصين (10+1).

* **بالنسبة لقضايا الجريمة المنظمة والإرهاب:** فرغم أن هذين النشاطين تمتد جذورهما إلى مستوى التهديدات التقليدية على غرار وجود نشاطات للعديد من المنظمات الإرهابية والإجرامية بالمنطقة على المستوى الداخلي لفرادى دول الآسيان، إلا أن مظاهر العولمة وتبعاتها جعلت منهما نشاطين متخطين للحدود مشكلين تهديدا دوليا وعليه؛ وقعت دول الآسيان على مجموعة من الاتفاقيات الموجهة لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب من أهم هذه الاتفاقيات نجد: إعلان الرابطة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية بمانيلا 20 ديسمبر1997،وخطة عمل الرابطة لمكافحة البجريمة المنظمة سنة 1999 (Acharya 2013,p.15).

كما لم تكن دول الآسيان بمعزل عن الأحداث 11 سبتمبر2001 وتبعاتها فقد تناولت في قمة 2001 إعلان العمل المشترك لمكافحة الإرهاب في 5 نوفمبر 2001. ثم في ماي 2002 وقعت اتفاق على تبادل المعلومات وإنشاء الاتصال الداخلي، لتنفيذ خطة عمل لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. أما في 30 جويلية 2002 دعا الإعلان المجتمع الدولي إلي التعامل بجدية مع الأعمال الإرهابية، والجرائم التي تتخطي حدود الدول ولاتزال تشكل خطرا على السلام والاستقرار الدولي، وعلى جهود التنمية الاقتصادية. ولأن أغلب تلك الاتفاقيات التي تطرقت إليها دول الآسيان بقيت بطيئة التصديق فقد تفاقمت موجات الإرهاب بالمنطقة، فأسفرت عن واحد من أعنف التفجيرات الإرهابية في العالم وهي هجومات بالي (إندونيسيا) في أكتوبر 2002، اثرها صدر إعلان بشأن الإرهاب في قمة الرابطة الثامن، نوفمبر 2002.

عقد في 10 جانفي 2004 أول اجتماع وزاري في اطار الآسيان +3 في مجال مكافحة الجريمة عبر الحدود، ووافق المؤتمر على إنشاء آلية تعاون بين الآسيان +3 لمكافحة هذا النوع من الجرائم. وفي 29 نوفمبر 2004 وقعت دول الآسيان معاهدة بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية؛ يقوم بدور أعلى في التنسيق بين هيئة الآسيان من أجل التعاون في مجال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهو يغطي مجموعة واسعة من الاجتماعات، والمؤسسات، والخطط التي تتناول هذا الموضوع، بما في ذلك اجتماع كبار المسؤولين المتعلق بالجريمة عبر الوطنية (SOMTC) للآسيان وقادة الشرطة الوطنية "آسيانبول " (Ping 2017, p.50).

تبنت الآسيان عام 2006 في قمتها الثانية عشر، أول اتفاقية ملزمة قانونيا لأعضائها في مجال مكافحة الارهاب. عقب الاتفاق تواصل سير الدول الأعضاء فرادى في سبيل التصديق المحلي على هذا القانون لأن من شأن تلك الإجراءات التي تتطلبها عملية مواجهة الإرهاب أن تعيق حرية حركة الأفراد ورؤوس الأموال، ما سينعكس مباشرة على حرية التجارة في الإقليم. اثر ذلك وقعت لآسيان اتفاقية مكافحة الإرهاب بالفلبين، 13 أفريل 2007.

مؤخرا أبرمت ست دول من أعضاء الرابطة اتفاقا في مجال المخابرات في جانفي 2018 مكافحة التهديدات الأمنية. و تعهدت بتعزيز التعاون فيما بين دولها (https://bit.ly/2THE1kk) .

على مستوى التعاون الدولي: وقعت دول الآسيان عدة اتفاقات مع الولايات المتحدة، وأستراليا، واليابان؛ على رأسها الإعلان المشترك الآسيان والولايات المتحدة على تحسين التعاون بين الوكالات الذكية 2002، ووقعت إعلانات مشتركة مع شركاء الحوار العشرة؛ خاصة مع الصين إعلان بشأن المسائل الأمنية الجديدة.

* **الأوبئة والأمراض:** أكدت دول رابطة الآسيان على ضرورة تحسين المرافق الصحية بسبب انتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة كتفشي وباء إنفلونزا الطيور سنتي 2003-2004 بالمنطقة،الذي امتدت تأثيرها لقطاع السياحة خاصة في تايلاند وماليزيا وإندونيسيا (Howe, Park 2017,p.8). الأمر الذي تطلب زيادة التعاون الإقليمي بين الأعضاء ففي ديسمبر 2004 أنشأت الرابطة قوة لمواجهة هذا الوباء (فرقة عمل آسيانابول لمواجهة إنفلونزا الطيور) بقيادة الأعضاء الخمسة للرابطة،وإندونيسيا،وماليزيا،الفلبين،سنغافورة،تايلاند.

وبعد تفشي وباء سارس (2007-2009)، طرحت مبادرة إنشاء استعدادات فريق عمل الآسيان لمواجهة الوباء (ASEAN-TWG)؛ لتقييم جهود كل دولة في إطار تخطيط عمل هيئة تضم ممثلين عن صحة الإنسان، وصحة الحيوان، وإدارة الكوارث (Howe ,Park, p.p. 8-9).

* **الكوارث الطبيعية:** تعرض منطقة جنوب شرق آسيا سنة 2004 لكارثة طبيعية كبيرة هي تسونامي المحيط الهندي، وقد خلفت تبعات خطيرة شكلت تحدي كبير للدول الآسيان، وعليه عملت دول الرابطة منذ سنة 2004 بالتنسيق مع الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا لأخذ زمام المبادرة في توفير الطوارئ الإغاثة في حالات الكوارث كما أدلى بعض أعضائها بشكل فردي (مثل سنغافورة وماليزيا) مساهمات هامة في ذلك. نظرا لارتفاع التكاليف الاقتصادية المترتبة عنها، هذه الكارثة شكلت ضغطا على الدول في وضع بعد عمل إنساني النهج من أجل الأمن والتنمية، مما يدل على مدى فعالية نظام الأمن لامتصاص حدة الأزمات. وفي عام 2005،اضطلعت الرابطة بدور فعال في توفير قانون المساعدة، وقدم فريق التقييم السريع للطوارئ التابع لها تقييم حاسم للوضع على أرض الواقع. تم تشكيل فرقة عمل إنسانية تابعة للرابطة مع اثني عشر عضوا، اثنان من كل بلد وأمانة الرابطة لتوجيه جهود الإغاثة (Thayer, p.24).

الاستجابة لتحديات التي فرضها إعصار نرجس سنة 2008 أبرز جهود دول الآسيان الرامية إلى تأكيد الطابع التعاوني، وضرورة تجاوز مشكلة مبدأ عدم التدخل، فالكارثة فرضت على دول الرابطة سلوك نهج مؤسس عبر اعتماد الآسيان اتفاق لإدارة الكوارث والاستجابة للطوارئ (AADMER) حيث قدمت المجموعة أداة قانونية ملزمة لجميع الأعضاء على تعزيز التعاون في الحد من آثار الكوارث، تعمل معا بتزويد الاستجابة، منذ إنشائه والمركز نشط جدا ليس فقط في توفير المعلومات المتصلة بالكوارث في منطقة، بل أيضا في التخطيط أو اتخاذ ردود مشتركة لمساعدة ضحايا الكوارث في الدول الأعضاء في آسيان (Howe ,Park, p.9).

* **قضايا تغير المناخ:** لم يدخل تغير المناخ معجم دول الرابطة إلا في عام 2007 من خلال إعلان سنغافورة بشأن تغير المناخ والطاقة والبيئة، وقد توصل الدول الأعضاء عبره إلى تفاهم مشترك وتطلعات نحو حل عالمي شامل لتحدي تغير المناخ، فضلا عن الإعراب عن عزمهم على تحقيق قدرة المجتمع على التكيف مع تغير المناخ من خلال الإجراءات الوطنية والإقليمية باتخاذ إجراءات فردية وجماعية من قبل مجموعة واسعة من القطاعات، بدءا من كفاءة الطاقة، ومكافحة إزالة الغابات؛ وقد اتخذت سلسلة من المبادرات الإقليمية التي بلغت ذروتها في نهاية المطاف في اعتماد خطة عمل لرابطة الآسيان بشأن الاستجابة المشتركة لتغير المناخ في عام 2012 (Anthony,p.133).

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة يمكن القول: بأن هنالك علاقة وطيدة بين الأمن والاستقرار من جهة وبين مسارات واتجاهات التنمية، ولعل إدراكنا لهذه العلاقة يعتبر منطلقاً أساسيا لتحديد الأبعاد الأمنية للاقتصاد ومن ثم ربطها مع الأبعاد الإيجابية الأخرى التي تؤثر في التنمية في كافة المجالات: الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية والبيئية.. وعليه؛ علاقة الأمن بالتنمية علاقة تأثر متبادل لأنه لايمكن تحقيق تنمية بلا أمن ولا أمن بلا تنمية، فبالرغم من أن التنمية الاقتصادية وحدها لم يثبت بشكل قطعي قدرتها على تحقيق الأمن، ولكن الثابت أن غيابها يساهم في وقوع العنف.

باللنسبة لتجربة دول رابطة جنوب شرق آسيا يمكن القول:

- ادراك دول رابطة الآسيان لأهمية مصالحها الاقتصادية جعلها تولي اهتماما بالغا بمسائل الأمن والتبعات المترتبة عنه؛ مدركة حجم خطورة تأججها الذي قد يعيق مسارات برامجها التنموية، عبر تحويل مسارات الانفاق العام لاحتواء هذه التهديدات بشكل يؤثر على والموارد المالية المخصصة لها. لذا حاولت كثيرا احتواء تلك القضايا والتكيف مع التهديدات الأمنية التي تفرضها، بدفع العلاقات البينية لدولها ووضع مستويات عديدة للعمل والتحرك السياسي، والتأكيد على العمل داخل إطار أمني إقليمي مشترك لتخفيف من حدتها.

- مفهوم الآسيان للأمن قائم على إبعاد التنافس، وبناء الثقة بين دول الإقليم، انطلاقا من خلفية النمو الاقتصادي الممتاز الذي شهدته دول الآسيان، وصولا لتعزيز الثقة مع الدول الإقليمية الرائدة الأخرى، إذ حرصت الرابطة على إقامة علاقات اقتصادية وتجارية لتكون بمثابة قاعدة للتشاور حول القضايا المعقدة الأخرى على المستوى الإقليمي، ما يجعلها تعمل على إزالة أسباب العداء الإقليمي، بانخراط في التنظيمات الإقليمية والدولية التي تلعب دورا فعلا في تقريب العلاقات بين الدول كي تصل لدرجة عالية من التكامل، وتجاوز التعقيدات الأمنية المتشابكة.

- بأنه على الرغم من كون منظمة الآسيان هي منظمة اقتصادية الطبيعة والتوجه؛ لكن تُعَدُّ إسهاماتها في الأمن الإقليمي مهمَّة مُعقدة. فالكثيرون يعتبرونها تجربة تكاملية ناجحة؛ ماجعلها تصبح قوة حقيقية لا يُستهان بها حتى خارج نطاق إقليمها، فالتجربة الفريدة التي انتهجتها تلك الدول جعلتها أنموذجا يحتذى به، كونها عكس غيرها من التجارب انطلقت في تكاملها من ماهو اقتصادي لتصل لما هو سياسي.

- لأن نقاط ضعف آسيان ونجاحاتها يعتبر عنصرًا أمنيًّا فاعلًا في المنطقة وخارجها، فكان لابد من التطرق إليها: من اللافت للنظر بالنسبة إلى مجموعة دول عشر الأعضاء: أنها تضم في عضويتها دولا غير متجانسة من مختلف النواحي القوة السياسية،المعطيات الاستراتيجية التناسق الاقتصادي والانسجام الاجتماعي، الأمر الذي خلق عبئا اضافيا لدول لتكتل وعائقا أحيانا؛ أيضا فعجز المنظمة وتقاعسها في الكثير من المحطات التارخية عن التحرك حين تطلبت الأوضاع الإقليمية تحركا مشتركا، في القضايا التي تطلبت تدخلا فوريا؛ بسبب التمسك بالمبادئ الثابتة على رأسها مبدأ عدم التدخل، زيادة على تخلف الرابطة عن تحقيق طموحاتها حين فشلت الدول الأعضاء في تحقيق هدفها المتمثِّل في تكوين مجتمعٍ مُتَكاملٍ إقليميًّا خارج جنوب شرق آسيا بحلول الموعد النهائي المحدد بسنة 2015.

* **توصية:** تعتبر تجربة دول الآسيان احدى التجارب الناجحة وتطبيقها (كونها جعلت تلك المنطقة تتمتع بسلام طويل بحكم حسن إدارتها لمختلف النزاعات) رغم بعض النقائص التي تشوبها، لذا يمكن الاستعانة بالدروس المُستفادة من تجربتها بتطبيقها على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلَّق بالتعاون الإقليمي والهيكلة الإقليمية المرتبطة بالتدابير الأمنية والصيغ الجماعية التكاملية في مواجهة التهديدات الأمنية ودفع العملية التكامل لتحقيق مستويات متقدمة من التنمية الاقتصادية؛ أي الإنطلاق من التنمية لتحقيق الأمن.

قائمة المراجع

أ. الكتب:

1. محمد،ع.ع. (2013). الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة 1970-2007. العراق: مركز العراق للدراسات مطبعة الساقي.
2. مكنمارا،ر. (1970). جوهر الأمن. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.
3. نعمة،ك.ه.(1997). سياسة التكتل في آسيا. ليبيا: طرابلس أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية.
4. نهار،ص.غ. (2010). مشكلات داخلية في التنمية والأمن القومي العربي. الأردن: دار الأمل.

ب. الرسائل:

1. شيبي،ل.(2009). الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية-فترة مابعد الحرب الباردة-1991-2008. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الدول العربية القاهرة.. معهد البحوث والدراسات العربية.

ج. الأبحاث والمقالات:

3. أبوزيد،أ.م.(2012)التنمية والأمن ارتباطات نظرية. ورقة علمية مقدمة للمؤتمر الدولي من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات الدوحة 24 و26 مارس 2012.
4. خالفي، ع. رميدي. ع. (2013). رابطة دول جنوب شرق آسيا الأسيان ASEAN نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (6)، 81-94.
5. عطية،إ.(2019). تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري في ظل العولمة. مجلة العلوم الاجتماعية (02)،129.-150.
6. موالدي،س.(2012). اتفاقيات التكامل الإقليمي وتحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة رابطة جنوب شرق آسيا الأسيان. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية (3)،150.-164.
7. بوشرى،ع. منصوري،ح.م (2016). التكامل الاقتصادي الإقليمي واستراتيجية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. مجلة التكامل الاقتصادي وعلوم التسيير (1)34-52.

د. المواقع الإلكترونية:

8. أبو عامود،م.س. الأمن والتنمية: أمن التنمية أو تنمية الأمن، مركز الإعلام الأمني بجامعة الحلوان، جمهرية مصر العربية، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/38JNyMa

9. هجرة الإرهاب من الشرق الأوسط إلى جنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا. صحيفة المنار. تم تصفح المقال في 2018/02/07، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/2THE1kk

10. هوي،ي.ل (2017).الأمن الإقليمي مجموعة الآسيان .. الاتحاد الخليجي العربي التجارب المستفادة. مجلة أراء حول الخليج العربي، (163) ، تم تصفح المقال في 2017/08/07، على الرابط التالي:

https://bit.ly/2U97W4j

11. (25/1/2015).الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة القرصنة البحرية، تم تصفح الموقع في 2018/8/19، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/2IzgLyT

د. المراجع الأجنبية:

الكتب:

1.Philippe,C.and others.(2002). Théories de la Sécurité; Définitions Approches et Concepts de la Sécurité Internationale.paris : Editions Montchrestien.

2. Hewitt, J .Wilkenfeld,J.(2010)..Peace and Conflict 2010.USA:Center for International Development and Conflict Management University of Maryland.

3. Philippe.C, and others.(2002) .Théories de la Sécurité; Définitions Approches et Concepts de la Sécurité Internationale.paris: Editions Montchrestien.

4. Thayer,C.A.(2010). Southeast Asia: patterns of security cooperation. Australia :Published Australian Strategic Policy Institute.

5. Zhang,B.(2015) .China's Assertive Nuclear Posture. New York :Routledge.

6. Acharya,A. (2013).ASEAN 2030: Challenges of Building a Mature Political and Security Community. Japan :ADBI Working Paper Series.

7. Weatherbee D, E. (2009).International Relations in Southeast Asia; The Struggle for Autonomy. USA: Rowman & Littefield Publishers Second Edition.

8. Simon S,W.(2007) .ASEAN and its security offspring: facing new challenges USA: The Strategic Studies Institute, Strategic Studies Institute.

9.(2018)A Resilient and Future-Ready ASEAN CHAN CHUN SING Minister for Trade and Industry of Singapore Chair :ASEAN Economic Ministers.

المقالات والملتقيات:

10. Caballero,M.A.(2017)."From Comprehensive Security to Regional Resilience: Coping with Nontraditional Security Challenges", Building ASEAN Community: Political–Security and Socio-cultural Reflections, Vol. 4.

11. Howe,B. Park,M.J. (2017)."The Evolution of the ASEAN Way;Embracing Human Security Perspectives", Asia-Pacific Social Science Review (APSSR) is an internationally refereed journal published biannually,16 (3). 12.Paczynska.(2008)."Securing Development: The Evolving Relationship between Security and Economic Development", A Paper presented at the International Studies Association conference, San Francisco: CA; March 26-29,USA.

13. Park,H.B.(2017). "ASEAN Way Embracing Human Security Perspectives", Asia-Pacific Social Science Review (APSSR) is an internationally refereed journal published biannually,16 (3).

المواقع الإلكترونية:

14. Heng,P.K.. (2014)."The ASEAN Way and Regional Security Cooperation in the South China Sea", EUI Working Paper RSCAS Printed in Italy: European University Institute Badia Fiesolana I - San Domenico di Fiesole Italy, at :
www.eui.eu/RSCAS/Publications/ www.eui.eu cadmus.eui.eu

15. Ping ,H.C. (2017) .The Impact of East Asian Security Challenges on Southeast Asia.
https://bit.ly/3cKTUOC